

من نحاة الشام وأنه ليس من مشاهير علماء الموصل، وكم بحثت عن ترجمته فى «بغية الوعاة» و «حسن المحاضرة» للسيوطى، وفى «طبقات الشافعية» للسبكى، وفى «الدرر الكامنة» لابن حجر وكلفت نفراً غير قليل فى ديار الكتب المختلفة وشاركتهم البحث فى جميع المراجع فلم نهتد إلا إلى كلمة وجيزة فى فهرس دار الكتب المصرية لم ندر مصدرها، وقد أخطأت فى تاريخ وفاته؛ بدليل ما قدمت، وبدليل نقله عن الرضى، وشرحاه على الكافية والشافعية لم يدخل مصر إلا بعد موت ابن هشام.

قال البقاعى فى «مناسبات القرآن» ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلا بعد أبى حيان، وابن هشام.

عما سبق نعلم ونجزم بأن علاء الدين متأخر عن ابن هشام، يؤيد ذلك أنه نقل عن أبى حيان، ولم يقل عن شيخنا أو عن نحوى هذا العصر حتى يشعرنا أنه معاصر لابن هشام.

وعلاء الدين فى كلامه على الحروف، وهى المقصودة من كتابه قد تدرج من البسيط الأحادى إلى المركب من حرفين، ثم من ثلاثة إلى خمسة، وعقد لكل فصلاً، فنظامه أدق من نظام ابن هشام الذى آثر أن يتوخى اتحاد الحرف الأول من الكلمة غير ناظر بعد ذلك إلى التدرج فى عدد الحروف فتراه مثلاً بعد أن تكلم على «أن» بفتح الهمزة وسكون النون جعل فى عقبها «إن» بكسر الهمزة وتشديد النون، وهى ثلاثية، ثم قفى على أثرها بالكلام على «أم» وهى ثنائية.

وصاحب «الجواهر» يطيب له أن يصدر بحثه بما هو إلى علم التجويد أقرب كذكر مخرج الحرف، ويحلوه له أن يستطرد إلى علم فقه اللغة، على حين أن صاحب «المغنى» لا يحفل بمثل هذا، وعنايته بالنحو فائقة غالباً.

ويشتركان فى الكلام على الألفاظ المشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف، أو بين الحروف وبين واحد سواها.

ويمتاز ابن هشام بطول النفس الذى يصحبه الإيضاح ويفيض فى الشواهد بيد أن ما ساقه علاء الدين منها قليل، ولما كان كتاب «الجواهر» قاصراً على بحث